

منهج

أهل البيت في الجماعة في المنهج والتفكير بين الإفراط والتفريط

مجلدات ترميم التراث

الشيخ محمد باقر
ولست أدعوا لحزب ولا فرقة ولا طائفة

لفضيلة الشيخ

آية الله العظمى محمد باقر

استاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

مَنْهَجُ
أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ
فِي الْحُكْمِ وَالنَّصْرِ مِنَ الْإِسْرَاطِ وَالْفَرِيطِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ

يُحَظَرُ طَبْعُ أَوْ تَصْوِيرُ أَوْ تَرْجُمَةُ أَوْ إِعَادَةُ تَنْصِيدِ
الْكِتَابِ كَامِلًا أَوْ مَجْزَأً أَوْ تَسْجِيلُهُ عَلَى أَسْرَاطَةٍ
كَمَاسِيَتٍ أَوْ إِخْلَاقُهُ عَلَى الْكَمْبِيُوتَرِ أَوْ بَرْمَجَتِهِ
عَلَى أَسْطُوَانَاتٍ صَوْتِيَّةٍ إِلَّا بِمُؤَافَقَةِ
خَلْفَتِهِ مِنَ الْمُؤَلِّفِ

الطبعة الثالثة

١٤٣١ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع القانوني: ٢٧٠٠ - ٢٠١٢

ردمك: ٢٩٠٠ - ٣٨٠ - ٩٩٣١ - ٩٧٨



دار العواصم للنشر والتوزيع الجزائر

٢، شارع عبد الله بواصب، بهوار مسجد الهداية الإسلامية، الطيبة، الجزائر العاصمة

الهاتف: ٠١٠ ٦٦٦ ٥٢ - ٠١ ٢١٢ (١) / ٠٠ ٦٦٨ ٨٤٢ ٦٠٦ (٠) / ٠٠ ٢١٢ (٠) / ٠٠ ٢١٢ (٠) / ٠٠ ٢١٢ (٠)

البريد الإلكتروني: contact@bouassim.com - مواقع الإنترنت: www.bouassim.com

التصميم والإخراج الفني: الموقع الرسمي لمدينة الشيخ فركوس: www.ferkous.com

سلسلة التوعية الإسلامية

منهج

أَهْلُ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ

فِي الْحُكْمِ بِالْكَفَرِ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالْتَفَرُّطِ

وَمَعَ نَفَقَةٍ وَتَوْبِخٍ

(سلفية منهج للهدى)

وَلَيْسَتْ دَعْوَةٌ غَرِيبٌ وَتَفَرُّقٌ وَفَسَادٌ

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ

إِبْرَاهِيمَ الرَّازِزِيِّ عَزَّ وَجَلَّ

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَغِيضٍ

أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعْتِي وَسَخَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا

بِالشَّارِكِينَ ﴾ (١٠٨)

[سورة يوسف]

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ

الْحَسَنَةِ وَخُذْ لَهُم بِاللَّيْلِ مِنَ الْحَسَنِ ﴾

[النمل: ١٢٥]



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ،
وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
وَبَثَّ وَنُحُوتَهَا بِهَا كَبِيرًا فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ① ﴿[النساء].

وَكِتَابُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ② يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ③ ﴿[الأحزاب].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتابُ الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

لقد كان استكتابي للكلمة الشهرية على الإنترنت يفرضه واجب القيام بالدعوة إلى الله، الثابتة الأصول في سنة النبي ﷺ، وسنة السلف الصالح من بعده، الذين أظهروا حُجَجَ الإسلام، ونشروا محاسنه، ودفعوا عنه الشبهة بالحجة والبرهان، وحذروا مما أُلْحِجَ فيه من محدثات الأمور، وضلالات أهل البدع والأهواء.

التي هي سببُ كلِّ شقاوة، وبالصبر واليقين سلكوا سبيلَ الدعوة إلى الله على بصيرةٍ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى آلَافٍ مِّنْ بَعِيرٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُحَّرَنَ وَقَدْ أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يس: ١٨]، وجسّدوا دعوتهم بأسلوب الحكمة والموعظة الحسنة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْ لَهُم بِآيَاتِنَا مِن أَحْسَنِ ﴾ [النحل: ١٢٥].

هذا، وقد عملتُ في محاولةٍ لبلوغ هذا المرمى، وتحقيق هذا المعنى، على تسطير ما يُرجى أن تحمله تلك الكلمات الشهرية من إنارة للعقول، وبيان مسالكِ الاتباعِ وسُبلِهِ، والتنزيه من الشرك ووجوهِهِ. وقد رأيتُ من المفيد - بعدما اجتمعت جملةٌ منها - أن أضعها في رسائلٍ دعويةٍ ضمنَ سلسلةٍ سمّيتها بـ «توجيهات صلفية».

والله أسأل أن يرزقنا الإخلاص في السر والعلن، وأن يعيذنا
من فتنة القول والعمل، وأن ينصر دينه، ويُعلي كلمته، ويوفق
القائمين على الدعوة إلى الله بما فيه خير دينهم، وصلاح أمتهم.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على
محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً.

أبو عبد المعز محمد علي فركوس

تاريخ طليعة السلسلة:

الجزائر في: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ

الموافق لـ ١٧ مايو ٢٠٠٦ م

مَنْهَجُ

أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ

فِي الْحُكْمِ بِالنَّكَفَرِيِّينَ الْإِفْرَاطِ وَالْتَفْرِيطِ

وسطية منهج أهل السنة
في باب الأسماء والأحكام

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله
رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله تعالى شرف أمة محمد ﷺ وجعلها أمة وسطاً بين
سائر الأمم، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، كما
تجلت نعمة الله تعالى في أن جعل أهل السنة والجماعة وسطاً في
هذه الأمة، عدولاً بين سائر الفرق الأخرى في كل المسائل
المتنازع فيها.

فالموسطية من الخصائص التي امتاز بها منهج أهل السنة في الاعتقاد، بينما أهل الفرق الأخرى أصّلوا لأنفسهم قواعد وحاكموا إليها نصوص الشرع، فما وافق منها قواعدهم عضّدوا به مقالاتهم، وما خالف ردّوه، حتى أصبحت مناهجهم تدور بين الغلو والجفاء، وبين الإفراط والتفريط، لذلك كان أهل السنة أسعد الناس بموافقتهم الحق والصواب بتسليمهم المطلق لنصوص الكتاب والسنة، فلا يردّون منها شيئاً ولا يعارضونها بشيء، وإنما يقفون حيث تقف بهم النصوص من غير اعتداء عليها ولا تجاوز عنها بتحكيم قواعد عقلية ولا آراء وأقضية منطقية، ممثّلين في ذلك لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْصُوا عَنِ الْوَيْسِ الْقُرْآنَ وَلْيُذَكِّرْ لَكُمْ أَنْ تَقْصُوا عَنِ الْوَيْسِ الْقُرْآنَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١﴾ [الحجرات]، فكانوا على هدي قاصدٍ وصراطٍ مستقيم، ملتزمين التوسط بين الإفراط والتفريط، اللذين هما سعتا مناهج الفرق الأخرى.

هذا، ومن صُورٍ وَسَطِيَّةٍ أَهْلِ السُّنَّةِ اعْتَدَالُ مَنْهَجِهِمْ فِي
 بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ بَيْنَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ
 كَفَرُوا مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ وَحَكَمُوا بِخُلُودِهِ فِي النَّارِ، وَجَرَّدُوهُ مِنْ
 الْإِيمَانِ بِالْكَلِّيَّةِ، وَحَرَمُوهُ مِنَ الشَّفَاعَةِ، وَالْمُعْتَزِّلَةِ الَّذِينَ جَعَلُوا
 مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ بَيْنَ مَنَزَلَتَيْنِ، فَلَيْسَ مُؤْمِنًا وَلَيْسَ كَافِرًا، وَأَنَّهُ
 مَحْلُودٌ فِي النَّارِ غَيْرَ أَنَّ عَذَابَهُ فِيهَا دُونَ عَذَابِ الْكُفَّارِ، وَبَيْنَ
 الْمَرْجُئَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا تَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ
 الْكُفْرِ طَاعَةٌ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ ارْتِكَابَ الْكِبَاثِرِ - عِنْدَهُمْ - لَا
 تَوْثُرُ فِي إِيمَانِ الْمُؤْمِنِ، فَيَقْبَى كَامِلَ الْإِيمَانِ، فَيُؤَيِّدُ الْفَاسِقَ وَالْإِيمَانَ
 الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ سِوَاهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.



التكفير حكم شرعي وحق لله وحده

أما التكفير - عند أهل السنة - فحكم شرعي يستمد قوته ونفوذه من مرجعية الشريعة الإسلامية، فلا يترتب حكمه إلا على أساس ميزان الشرع القائم على الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة.

فالتكفير حق لله تعالى وحده، وليس للعباد حق فيه، وتفرعاً على هذا الأصل فإن أهل السنة والجماعة لا يحكمون بمحضي الهوى، وإنما يكفرون من قام الدليل الشرعي من الكتاب والسنة على كفره، فلا يكفرون أهل القبلة بمطلق

المعاصي والذنوب كما هو صنيعُ الخوارج، ولا يَسْلُبُونَ الفاسقَ المَلِكُ الإيمانَ بالكليةِ ولا يَحْلُدُونَهُ في النار كما تفعله المعتزلةُ، وإنما مُعْتَقِدُ أَهْلِ السُّنَّةِ في صاحبِ الكبيرة والمعصية أنه مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته أو مؤمنٌ ناقصُ الإيمان، فلا يُعْطَى الاسمُ المطلق ولا يُسَلَبُ مُطْلَقَ الاسم^(١).

قال أبو عثمان الصابوني رحمته الله: «وَيَعْتَقِدُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَإِنْ أَذْنِبَ ذُنُوبًا كَثِيرَةً صَغَائِرَ كَانَتْ أَوْ كَبَائِرَ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِهَا، وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا غَيْرَ تَائِبٍ مِنْهَا وَمَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ فَإِنَّ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَالِمًا غَانِمًا، غَيْرَ مَبْتَلًى بِالنَّارِ وَلَا

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/١٥٢، ١٥١)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٣١٦، ٣٦٩).

معاقب على ما ارتكبه من الذنوب واكتسبه واستصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عاقبه وعذّبه مدةً بعذاب النار، وإذا عذّبه لم يخلّده فيها، بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار^(١).

كما أنّ أهل الشُّة والجماعة لا يُكفرون مخالفهم لمجرد المخالفة، وإنما يعتقدون في الفرق الشَّتتين والسبعين المخالفة لهم أنّ حُكْمَهُم هو حُكْمُ أهل الوعيد من أهل الكبائر والمعاصي من هذه الأمة الذين لهم حُكْمُ الإسلام في الدنيا، وهم في الآخرة داخلون تحت مشيئة الله، فإن شاء عَفَّرَ لهم برحمته سبحانه، وإن شاء عَذَّبَهُم بعدله سبحانه، ثمّ مَأْتَهُم إلى الجنة.

قال ابن تيمية رحمته الله بعد ذكر الخوارج: «وإذا كان هؤلاء

(١) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (٧١-٧٢).

الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غَلِطَ فيها مَنْ هو أعلم منهم؟ فلا يحلُّ لأحدٍ من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحلَّ دَمَها ومالها وإن كانت فيها بدعةٌ محقَّقةٌ، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعةٌ أيضًا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعًا جهالٌ بحقائق ما يختلفون فيه^(١).

وفي معرض ذكر أهل الأهواء والبدع من الفرق الثنتين

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٢٨٢-٢٨٣).

وانظر: تقرير منهج أهل السنة في هذه المسألة في المصدر السابق

(٣/ ٣٤٨ وما بعدها، ٧/ ٢١٧، ٢١٨).

والسبعين فرقة فقد عدّهم ابن تيمية من جملة المسلمين، وجعل الوعيد الوارد فيهم كالوعيد في أهل الكبائر، وهو قول سبقه إليه السلف والأئمة، قال ابن تيمية رحمته الله: «... وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارًا لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين، فيستغفر لهم ويترحم عليهم، وإذا قال المؤمن: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذَا النَّارِ الَّتِي نَخْرُجُ فِيهَا وَالْآخَرِينَ مَعَ﴾ (الحشر: ١٠) يقصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله فخالف السنة أو أذنب ذنبًا؛ فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان، فيدخل في العموم وإن كان من الشتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفارًا، بل مؤمنين فيهم ضلال وذنوب يستحقون به الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين، والنبي ﷺ لم يخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته ولم يقل: إنهم يُخلّدون في النار، فهذا أصل

عظيم ينبغي مراعاته،^(١).



(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٥/ ٢٤٠-٢٤١).

قلت: وإنما هذه الفرقُ الشتان والسبعون معدودةً من جُملَة المسلمين إذا أخطأت في عقيدتها، ولم يكن باطنُ مذهب الفرقة معاندةً الرسول ﷺ أو تقمُ حقيقةً مذهبها على تعطيل الصانع، أو إبطال الاحتجاج بالشرعة، أو إبطال التكليف الشرعية، فإن عُلِمَ من سبب نشوء الفرقة إبطانُ الكفر وتعطيلُ الشرعة ونحوها وتجلَّى ذلك من خلال مقالات أئمتها وما يؤول إليه كلامهم؛ فلا تُعدُّ هذه الفرقة من جملتهم، بل هي خارجةٌ عنهم، وبهذا ينضبط القول في الحكم على الفرق.

التفريق بين الإطلاق والتعيين في الحكم بالكفر

وأهل السنة يُفرِّقون بين الإطلاق والتعيين في إصدار حكم التكفير، فقد يكون الفعل أو المقالة كُفْرًا لكنَّ الشخص المعين الذي تلبَّس بذلك الفعل أو تلك المقالة لا يُحكم بكفره حتى تقام عليه الحجَّة الرُّسالية التي يكفر تاركها، وحتى تُزال عنه كلُّ شبهة يمكن أن يعلق بها؛ لأنَّ كلَّ الفِرَق قد يصدر عنها أقوال كُفْرية، فلا يشهدون على معيَّن من أهل القبلة أنه من أهل النار لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو لثبوت مانع^(١)،

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٣٧٠-٣٧٢، ٣٥/ ١٦٥-١٦٦).

فَهُمْ لَا يَكْفُرُونَ إِلَّا بَيِّنَةً شَرْعِيَّةً، بَعْدَ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ الْكُفْرَ عَنْ اخْتِيَارٍ وَتَسْلِيمٍ، أَوْ يَكُونَ لَازِمًا قَوْلُهُ الْكُفْرَ وَعُرِضَ عَلَيْهِ فَالْتَزَمَهُ، وَأَنْ تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ وَيَتَبَيَّنَ، وَانْتِفَاءُ الْمَوَانِعِ فِي حَقِّهِ الَّتِي تَحُولُ دُونَ الْحُكْمِ بِكُفْرِهِ، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مُنْتَبِئَ الْعَقْلِ بِجَنُونٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ لَمْ يَتَسَنَّ لَهُ مَعْرِفَةُ الدِّينِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ عُلَمَاءِ الْإِبْتِدَاعِ يَسْتَفْتِيهِمْ وَيَقْتَدِي بِهِمْ، وَمِنْ مَوَانِعِ الْحُكْمِ عَلَى مَعَيَّنٍ بِالْكَفْرِ - أَيْضًا - أَنْ لَا تَبْلُغَهُ نصوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ، أَوْ بَلَغَتْهُ أَحَادِيثُ آحَادٍ وَلَمْ تُثَبِّتْ عِنْدَهُ، أَوْ لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ فَهْمِهَا، أَوْ بَلَغَتْهُ وَثُبَّتْ عِنْدَهُ وَفَهِمَهَا لَكِنْ قَامَ عِنْدَهُ مَعَارِضٌ أَوْ جَبَ تَأْوِيلُهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَانِعِ^(١).

(١) راجع ضوابط العذر بالجهل في «مجالس تذكيرية» للمؤلف (٦٢).

التفريق في الاجتهاد بين المخطئ والمعاند

كما أن أهل السنة والجماعة يُفرّقون بين مَنْ اجتهد لإصابة الحق فأخطأ فهو معذورٌ وخطؤه مغفورٌ، وبين مَنْ عاند بعدما تبين له الحق وبقي مُصرّاً على مخالفة الأدلة والنصوص الشرعية، فشاقّ الرسول وأتبع غير سبيل المؤمنين فصفة الكفر لاصقةٌ بفاعله، وبين مَنْ قصّر في طلب الحق أو اتّبع هواه فهو فاسقٌ مذنبٌ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأجمع الصحابةُ وسائرُ أئمةِ المسلمين على أنه ليس كلُّ من قال قولاً أخطأ فيه أنه يكفر بذلك وإن كان قوله مخالفاً للسنة، فتكفيرُ كلِّ مخطئٍ

خلاف الإجماع^(١)، وقال رحمه الله في تقرير الأصل السابق: «وأما التكفير: فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ؛ لم يكفر بل يُعَفَّر له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، وأتبع غير سبيل المؤمنين؛ فهو كافر، ومن أتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم؛ فهو عاصي مُذنب، ثم قد يكون فاسقاً وقد تكون له حسنات ترجع على سيئاته^(٢)».

ومن مجمل أصول أهل السنة والجماعة المتقدمة يتجلى التوسط والاعتدال في هذه المسألة الدقيقة وفي سائر مسائل الاعتقاد التي ضلَّت فيها كثير من الأفهام، وزلت فيها كثير

(١) «مجموع الفتاوى» (٦٨٥ / ٧).

(٢) المصدر السابق (١٢ / ١٨٠).

من الأقدام، ومن تمكّح أهل السُّنة والجماعة الذين عصمهم الله تعالى فيها وهداهم إلى التوسط والاعتدال أنهم يُحْطُّون ولا يُكْفَرُونَ أحدًا من أهل القِبلة بكلِّ ذنب، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، فامتازوا بالعلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحقَّ الموافق للسُّنة السالمة من البدعة، ويعدلون مع من خرج منها ولو ظلمهم، ويرحمون الخلقَ ويُحِبُّون لهم الخيرَ والهدى والصَّلاحَ، بخلاف أهل الإفراط في التكفير فيتميزون بالجهل والظلم، فقد جعلوا من ليس بكافر كافرًا، وبخلاف أهل التفريط الآتي تخبُّطهم من جهل معنى الإيمان، فقد غلَّوا في الجهة المقابلة فجعلوا الكفرَ ليس بكفرٍ.

ومن أسباب الإفراط والتفريط: عدمُ الاعتماد على الكتاب والسُّنة، وخلطُ الحقِّ بالباطل، وعدمُ التمييز بين السُّنة والبدعة، واتِّباعُ الظنِّ وما تهوى الأنفسُ، والتأويلُ المنكر، فهدى الله

الدين آمنوا لئلا يختلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء
إلى صراطٍ مستقيم.



التحذير من تكفير أحد المسلمين

هذا، والنصوص من الآيات والأحاديث جاءت صراحةً
تحمي أعراض المؤمنين والمسلمين وتحمي دينهم، وتحذر التحذير
الشديد من تكفير أحد من المسلمين وهو ليس كذلك، قال تعالى:

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَنَا ضَرَمَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَسَّرُ لَنَا لَقُولُوا لِمَنْ
آلَفَ إِلَىٰ كُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْ مَفْازِهِمْ كَثِيرًا كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ
فَمَنْ بَدَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَيَسَّرُ لَكُمْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِكُمُ الْعَمَلُوكَ
خَيْرًا ۖ﴾ (البقرة، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ

وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اسْتَحْسَبُوا فَكَذَلِكَ أَحْتَمَلُوا بِهَتَاكَ وَلِئَامًا مِثْلًا (٥٨)
 [الأحزاب]، وقال النبي ﷺ: «لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ
 وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ» (١)،
 وقال ﷺ: «أَيْضًا: «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ
 فَهُوَ كَقَتْلِهِ» (٢).

فإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله فكيف يكون
 تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن ذلك
 أعظم من قتله بلا شك، إذ كل كافر يُباح قتله، وليس كل من

(١) أخرجه البخاري في «الأدب» باب ما يُنهى من السباب واللعن
 (٦٠٤٥) من حديث أبي ذر الغفاري ؓ.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب» باب من كفر أخاه بغير تأويل
 فهو كما قال (٦١٠٥)، ومسلم في «الإيمان» (١١٠)، من حديث
 ثابت بن الضحّاك ؓ.

أبيح قتله يكون كافراً^(١)، ولأن إطلاق الكفر بغير حق على المؤمن لَمَزٌ في الإيثار نفسه، بل إن سوء الظن بالمسلم والنيل منه محرّم فكيف يُحكّم برؤيته وتكفيره ١٢



(١) «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ١٦٥ - ١٦٦) بتصرف.

عِظَمُ خَطَرِ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ

فألوجب على المسلم - إذن - عدمُ الخوض في هذا الأمر الجلل من غير أن يكون ممكناً شرعاً، قال الشوكاني رحمه الله^(١):
«اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يُقدِّم عليه إلا ببرهانٍ أوضح من شمس النهار، فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن: مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»^(٢).

(١) «السييل الحرار» للشوكاني (٤/ ٤٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب» باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو =

كما لا يجوز تكفيره لمجرد الهوى ولا بنظر العقل ولا بطريقة
تأصيل أصول عقلية يُكفر المسلم من خالفها؛ لأنَّ التكفير حكمٌ
شرعيٌّ يراعى فيه الدليل الشرعيُّ دائماً.

قال ابن تيمية رحمته الله: «والكفر هو من الأحكام الشرعية،
وليس كلُّ من خالف شيئاً عُلِمَ بنظر العقل يكون كافراً، ولو
قُدِّرَ أنه جمعد بعض صرائح العقول لم يُحكَم بكفره حتى يكون
قوله كافراً في الشريعة»^(١).

ولمَّا في التكفير من عظيم أمره، وخطورة نتائجه وما يورثه
من اليلايا والرزايا، والتي من جملتها: استحلالُ دمه وماله، وفسخُ

= كما قال (٦١٠٤)، ومسلم في «الإيمان» (٦٠)، من حديث ابن
عمر رضي الله عنهما.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/٥٢٥).

العصمة بينه وبين زوجته، وامتناع التوارث، وعدم الصلاة وراءه والصلاة عليه، ومنع دفنه في مقابر المسلمين. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝﴾ [الإسراء]، فعلينا أن نجتنب الشر، ونقترب من الخير ونعمل على تحصيله، ونسلك سبيل الإيمان ونثبت عليه، فإن فيه الفوز بالسعادة الأخروية التي لا تتحقق باتباع الأهواء، واختراع الآراء، وادعاء تحلييات، وترجي أمانيات، وإنما يتحقق بلزوم ما أنزل الله وحياً مبيناً، وهدياً قوياً، وصراطاً مستقيماً، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا يَّهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنَّا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝﴾ صِرَاطُ أَقْوَامٍ الَّذِينَ لَهُمْ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
 إِلَّا إِلَىٰ أَقْوَامٍ نَّصِيرُ الْأُمُورُ ﴿٣٧﴾ [الشورى].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على
 نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلِّم
 تسليماً.

الجزائر في: ١٢ ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ

الموافق لـ: ٣٠ أبريل ٢٠٠٧ م

نَسْفًا وَتَوَضُّعًا

السَّلَفِيَّةُ مِنْهُجٌ لِلدِّينِ

وَلَيْسَتْ دَعْوَةٌ خَرْبٍ وَتَفَرُّقٍ وَفَسَادٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله
الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما
بعد:

فقد وردَّ على موقعي الرسمي انتقاد آخر، يحمل في طياته
شبهات مكدوية على الدعوة السلفية بأنها دعوة حزبية مفرقة
مبتدعة تجرُّ الفتن، وأنَّ التغير لا يحصل بالفتنة، وقد رأيتُ من
المفيد أن أردُّ على شبهاته المزعومة ومفاهيمه الباطلة بتوضيحها
بالحق والبرهان، عملاً بقوله تعالى: ﴿بَلِّغْ نَقْلًا بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ

فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا فَوَّضُونَ ﴿١٨﴾ [الأنبياء].

[وهذا نص انتقاده]:

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

أرسلتك وأنا أعلم يقيناً بأن الشيخ فركوس عبد من عباد الله ونحسبك من المتقين.

١ - إطلاق لفظ السلفية على الفرقة الناجية: ألا يُعتبر هذا حزية؟ وأنت تعلم أن القرآن فيه لفظ الإسلام كما قال الله تعالى: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف].

٢ - لا أشك أن كثيراً من المسلمين يعتقدون أن السلفي هو لحيّة وقميص، وماذا عن حالي لحيته؟ ألا يدخل الجنة حنفي...؟ إن اسم السلفية قرّرت فأبصر...! ما هو الدليل القاطع على وجوب التسمية للفرقة الناجية؟

إنَّ التَّغْيِيرَ لَا يَكُونُ بِالدَّخُولِ فِي الْفِتَنِ أَيُّ: الشَّبهاتِ، وَلَوْ
يَجْلِسُ الشَّيْخُ فَرَكُوسٍ فِي مَسْجِدِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَمَا النَّصْرُ إِلَّا
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَمَا تَبْتَ
اللَّهُ لَا يُضَيِّعْ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: ١٨).

❦ فاقول - وبالله التوفيق وعليه التكلان -

إِنَّ السَّلَفِيَّةَ تُطْلَقُ وَيَرَادُ بِهَا أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ:

الأول: مرحلة تاريخية معينة تختص بأهل القرون الثلاثة
المفضلة، لقوله عليه السلام: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ
الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١)، وهذه الحقبة التاريخية لا يصح الانتساب إليها

(١) أخرجه البخاري في «الشهادات» باب لا يشهد على شهادة جَوْرٍ
إذا أشهد (٢٦٥٢)، ومسلم في «فضائل الصحابة» (٢٥٣٣)،
من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

لانتهاؤها بموت رجالها.

والثاني: الطريقة التي كان عليها الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من التمسك بالكتاب والسنة وتقديمها على ما سواهما، والعمل بهما على مقتضى فهم السلف الصالح، والمراد بهم: الصحابة والتابعون وأتباعهم من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، الذين اتفقت الأمة على إمامتهم وعدالتهم، وتلقى المسلمون كلامهم بالرضا والقبول كالأئمة الأربعة، والليث ابن سعد، والسفيانين، وإبراهيم النخعي، والبخاري، ومسلم وغيرهم، دون أهل الأهواء والبدع ممن رُمي ببدعة أو شهَر بلقب غير مرضي، مثل: الخوارج والروافض والمعتزلة والجبرية وسائر الفرق الضالة. وهي بهذا الإطلاق تُعدُّ منهاجًا باقيا إلى قيام الساعة، ويصحُّ الانتساب إليه إذا ما التزمت شروطه وقواعده، فالسلفيون هم السائرون على نهجهم المقتنون أثرهم

إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، سواء كانوا فقهاء أو محدثين أو مفسرين أو غيرهم، ما دام أنهم قد التزموا بها كان عليه سلفهم من الاعتقاد الصحيح بالنص من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة والتمسك بموجبها من الأقوال والأعمال لقوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»^(١)، ومن هذا يتبين أن السلفية ليست دعوة طائفية أو حزبية أو عرقية أو مذهبية يُنزل فيها المتبوع منزلة المعصوم، ويُتخذ سبيلاً لجعله دعوة يُدعى إليها ويُوالى ويعادى عليها، وإنما تدعو السلفية إلى التمسك بوصية رسول الله ﷺ المتمثلة في الاعتصام بالكتاب والسنة وما اتفقت عليه الأئمة، فهذه أصول معصومة دون ما سواها.

(١) أخرجه مسلم في «الإمارة» (١٩٢٠) من حديث ثوبان ؓ.

وهذا المنهج الربانيُّ المتكاملُ ليس من الحزبية الضيقة التي
فرقت الأمةَ وشَتَّتْ شملها، وإنما هو الإسلام المصْفى، والطريقُ
القويمُ القاصدُ الموصِلُ إلى الله، به بعث الله رُسُلَه وأنزل به
كُتُبَه، وهو الطريقُ البيِّنُ معالِمُه، المعصومةُ أصولُه، المأمونةُ
عواقِبُه.

أمَّا الطرقُ الأخرى المستغِيثة من كلِّ بابٍ فمسدودة،
وأبوابها مغلقةٌ إلَّا من طريق واحد، فإنه متصلٌ بالله موصِلٌ
إليه، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا
السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال ابنُ مسعودٍ
رضي الله عنه: «خَطُّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»
ثُمَّ خَطَّ خَطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى
كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ

مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴿١٠٠﴾^(١)،
وقد جاء في «تفسير ابن كثير»^(٢): «أن رجلاً قال لابن مسعود
ﷺ: ما الصراط المستقيم؟ قال: تركنا محمد ﷺ في أدناه
وطرفه في الجنة، وعن يمينه جواد^(٣) وعن يساره جواد^(٣)، وثم
رجال يذعون من مر بهم، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به
إلى النار، ومن أخذ على الصراط انتهى به إلى الجنة، ثم قرأ ابن

(١) أخرجه الدارمي في «مسننه» (٢٠٨)، وابن حبان في «صحيحه»
(٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٤١)، وأحمد (٤١٤٢)، من
حديث عبد الله بن مسعود ﷺ. وصححه أحمد شاكر في تحقيقه
لـ «مسند أحمد» (٨٩/٦)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (١٦٦).

(٢) (١٩١/٢).

(٣) الجواد: جمع جاذية، وهي معظم الطريق، وأصل الكلمة من جذد.
[«النهاية» لابن الأثير (٣١٣/١)].

مسعود الآية.

وعليه يُدرك العاقل أنه ليس من الإسلام تكوينُ أحزابٍ متصارعةٍ ومتناحرةٍ ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون]، فقد ذمَّ الله التحزُّبَ والتفرُّقَ في آياتٍ منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَنتَ مَشْهُودٌ بِمَا أَمَرْتُمُ إِلَى أَقْوَمٍ يَتَّبِعُهُمْ يَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام] وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وإنما الإسلام حزبٌ واحدٌ مفلحٌ بنصِّ القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ حِزْبَ أَقْوَمِهِمُ الْمُتَعَلِّمُونَ﴾ [الجملة]، وأهلُ الفلاح هم الذين جعل الله لهم لسانَ صِدْقٍ في العالمين، ومقامَ إحسانٍ في العلِّين، فساروا على سبيل الرشاد الذي تركنا عليه المصطفى ﷺ الموصلِ إلى دار الجنان، يَبُيِّنُ لا اعوجاج فيه ولا انحراف، قال

﴿قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَبَلُهَا كُنَّهَا لَهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ﴾^(١).

والله سبحانه وتعالى إذ سَمَّى في كتابه الكريم الرعيلَ الأوَّلَ بـ «المسلمين» فلأنَّ هذه التسمية جاءت مطابقة لما كانوا عليه من التزامهم بالإسلام المصنَّف عقيدةً وشريعةً، فلم يكونوا بحاجة إلى تسمية خاصةٍ إلا ما سَمَّاهم الله به تمييزاً لهم عما كان موجوداً في زمانهم من جنس أهل الكفر والضلال، لكنَّ ما أحدثه الناس بعدهم في الإسلام من حوادث وبدع وغيرها مما ليس منه، سلكوا بها طُرُقَ الزيغ والضلال، فتفرقت بهم عن

(١) أخرجه ابن ماجه في «المقدمة» باب أتباع سنة الخلفاء الراشدين

(٤٣) من حديث العرياض بن سارية ؓ. وحسنه المنذري في

«الترغيب والترهيب» (١/٤٧)، وصححه الألباني في «السلسلة

الصحيحة» (٩٣٧).

سبيل الحق وصراطه المستقيم، فاقضى الحال ودعت الحاجة إلى تسمية مطابقة لما وصف به النبي ﷺ الفرقة الناجية بقوله: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(١)، ومتميزة عن سبيل أهل الأهواء والبدع ليستبين أهل الهدى من أهل الضلال. فكان معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ سَعْنُكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ﴾ [الحج: ٧٨]، إنما هو الإسلام الذي شرعه الله لعباده مجرداً عن الشراكيات والبدعيات، وخالياً من الحوادث والمنكرات في العقيدة والمنهج، ذلك الإسلام الذي تنسب إليه السلفية وتلتزم عقيدته وشريعته وتؤسس دعوتها

(١) أخرجه الترمذي في «الإيمان» باب ما جاء في افتراق هذه الأمة

(٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. قال العراقي في

«تخريج الإحياء» (٢/ ٢٨٤) وأساتيدها جياداً، والحديث حسنه

الألباني في «صحيح الجامع» (٥٣٤٣).

عليه، قال ابن تيمية رحمه الله: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً»^(١).

هذا، وللسلفية القاب وأسماء تُعرف بها، تنصب في معنى واحد، فهي تتفق ولا تفرق وتأنف ولا تختلف، منها: «أصحاب الحديث والأثر» أو «أهل السنة» لاشتغالهم بحديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه الكرام رضي الله عنهم مع العمل على التمييز بين صحيحها وسقيمها وفهمها وإدراك أحكامها ومعانيها، والعمل بمقتضاها، والاحتجاج بها. وتسمى بـ «الفرقة الناجية» لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَرَّقُوا أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٩١).

مِلَّةً وَاحِدَةً، فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»^(١). وَتَسْمَى - أَيْضًا - بِـ «الطَائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»^(٢). وَتَسْمَى بِـ «أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «يُتَدُّ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ»^(٣)، وَقَوْلِهِ ﷺ:

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٤٤)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣/٣٤١): «الْحَدِيثُ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ فِي السُّنَنِ وَالْمُسَانِدِ»، وَانْظُرْ «السَّلْسِلَةَ الصَّحِيحَةَ» لِلْأَلْبَانِيِّ (١/٤٠٧).

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي (ص ٤١).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْفَتَنِ» بَابِ مَا جَاءَ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ (٢١٦٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْمَشْكَاةِ» الْخَامِشِ رَقْمَ (٥)، مِنْ (١/٦١).

❦ وليست دعوة تحزب وتفرق وفساد ❦ ٤٩ ❦

« فَإِنَّ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا قَتِمَتْ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً »^(١)، وفي قوله ﷺ: « كُتِلَ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ »^(٢)، والمراد بالجماعة هي الموافقة للحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى: جماعة الصحابة رضي الله عنهم، وهو ما عليه أهل العلم والفقه في الدين في كل زمان، وكل من خالفهم فمعدود من أهل الشذوذ والفرقة وإن كانوا كثرة، قال ابن مسعود رضي الله عنه: « إِنَّ جُمْهُورَ النَّاسِ فَارَقُوا

(١) أخرجه البخاري في «الفتن» باب قول النبي: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها» (٧٠٥٤)، ومسلم في «الإمارة» (١٨٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنة» باب شرح السنة (٤٥٩٧)، والحاكم في «المستدرک» (٤٤٣)، وأحمد (١٦٩٣٧)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٧/١٩)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٤).

الجماعة، وَإِنَّ الْجَمَاعَةَ مَا وَافَقَ الْحَقُّ وَإِنْ كُنْتَ وَخَذَكَ^(١)، والنبِيُّ ﷺ وصف الفرقة الناجية بقوله: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢)، وهذا التعيين بالوصف يدخل فيه النبي ﷺ وأصحابه دخولا قطعياً ولا يختص بهم بل هو شامل لكل من أتى بأوصاف الفرقة الناجية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض تعيين الفرقة الناجية: «وبهذا يتبين أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ: أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتَّبِعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ،

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٦/٤٩). وصححه

الألباني في «المشكاة» (١/٦١).

(٢) سبق تخريجه، انظر (ص ٤٦).

وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأنتمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها، وأتباعاً لها: تصديقاً وعملاً وحجاً وموالاتاً لمن والاهـا ومعاداة لمن عاداهـا، الذين يردُّون^(١) المقالات المجملّة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالةً ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتةً فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بُعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتمدونه ويعتمدونه^(٢).

هذا، ولا يعاب التسمي بـ «السلفية» أو بـ «أهل السنة والجماعة» أو بـ «أهل الحديث» أو بـ «الفرقة الناجية» أو «الطائفة المنصورة»؛ لأنه اسم شرعيّ استعمله أئمة السلف وأطلقوه

(١) في الأصل: «يروون»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٣٤٧).

بحسب الموضوع إما في مقابلة «أهل الكلام والفلسفة» أو في مقابلة «المتصوفة والقبوريين والطُرُقِيِّين والخرافِيِّين»، أو تُطلق بالمعنى الشامل في مقابلة «أهل الأهواء والبدع» من الجهمية والرافضة والمعتزلة والخوارج والمرجئة وغيرهم.

لذلك لَمَّا مُثِّلَ الإمام مالك رحمته الله: مَنْ أَهْلُ السُّنَّةِ ؟ قال: «أهل السُّنَّة الذين ليس لهم لقبٌ يُعرَفون به، لا جهميٌّ ولا قَدْرِيٌّ ولا رافضيٌّ»^(١)، ومراده رحمته الله أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ التَّزَمُوا الْأَصْلَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَبَقُوا مَتَمَسِّكِينَ بِوَصِيَّتِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ انْتِسَابٍ إِلَى شَخْصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ. وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ سَبَبَ التَّسْمِيَةِ إِنَّمَا نَشَأَ بَعْدَ الْفِتْنَةِ عِنْدَ

(١) «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» لابن عبد البر (٣٥)،

«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (١/ ١٧٢).

بداية ظهور الفرق الدينية لتمييز أهل الحق من أهل الباطل والضلال.

وقد أشار ابن سيرين رحمته الله إلى هذا المعنى بقوله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظرُ إلى أهل السنة فيؤخذ حديثُهم، ويُنظرُ إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثُهم»^(١)، هذا الأمر الذي دعا العلماء الأئمة والفحول إلى تمهيد أنفسهم لترتيب الأصول العظمى والقواعد الكبرى للاتجاه السلفي والمعتقد القرآني، ومن ثم نسيته إلى السلف الصالح لحسم البدعة وقطع طريق كل مبتدع. قال الأوزاعي رحمته الله: «اصبر نفسك على السنة، وقِفْ حيث وقف القوم، وقُلْ بما قالوا، وكُفْ عما كفوا عنه،

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٨/١).

واسلك مسيل سلفك الصالح، فإنه يَسْعُكَ ما وَسِعَهُمْ»^(١).

هذا، والسلفية إذ تحارب البدع والتعصب المذهبي والتفرق إنما تشدد في الحق والأخذ بعزائم الأمور والاستئان بالسنن وإحياء المهجورة منها، فهي تؤمن بأن الإسلام كله حق لا باطل فيه، وصدق لا كذب فيه، وجد لا هزل فيه، وأب لا قشور فيه، بل أحكام الشرع وهدى وأخلاقه وآدابه كلها من الإسلام سواء مبانيه وأركانه أو مظاهره من: تقصير الثوب وإطالة اللحية والسواك والجلباب ونحو ذلك، كلها من الدين. والله تعالى يأمرنا بخصال الإسلام جميعاً وينهانا عن سلوك طريق الشيطان، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ مَآمَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَعَنَ عَذُو مُبِينٌ

(١) «الشرعة» للأجري (٥٨).

﴿٢٨﴾ [القرة]، وقد ذمَّ الله تعالى بني إسرائيل الذين التزموا ببعض ما أمروا به دون البعض بقوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

والحكم المسبق على المعين بدخول النار والمنع من دخول الجنة بتركه للهدي الظاهري للإسلام ليس من عقيدة أهل السنة لكونه حكماً عينياً استأثر الله به، لا يشاركه فيه غيره، وقد بين الله سبحانه وتعالى أن استحقاق الجنة ودخولها إنما يكمن في إخلاص العباد لله سبحانه وأتباع نبيه ﷺ، وقد ذمَّ الله تعالى مقالة أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًا تِلْكَ آمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٣] بَلْ مَنْ أْمَنَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١٢٧].

فالسلفية لا تهوّن من شأن السنّة مهملًا كانت، فلا تُهدر من الشرع شيئًا ولا تهمل أحكامه، بل تعمل على المحافظة على جميع شرعه: علمًا وعملاً ودعوة قَصْدَ بيان الحق وإصلاح الفساد، وقد أخبر النبي ﷺ عن الغرياء: «الَّذِينَ يَصْلَحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»^(١).

والسلفية ليست بدعوة مُفَرِّقة، وإنما هي دعوة تهدف إلى وحدة المسلمين على التوحيد الخالص، والاجتماع على متابعة الرسول ﷺ، والتركيز بالأخلاق الحسنة، والتحلي بالخصال

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٥٦)، من حديث سهل ابن سعيد رضي الله عنه، وأخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (١/٢٥)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٧/٣) رقم (١٢٧٢)

الحميدة، والصدع بالحق وبيانه بالحجة والبرهان، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنِّي كَمَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ مَنَوا وَمَنْ أَعَدَّ كَلِمَةً أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِتَوْحِيدِ رَبِّهِمْ، واجتماعهم باتِّباع نبيهم، واتِّعاقبهم في مسائل الاعتقاد وأبوابه قولاً واحداً لا يختلف مهملها تباعدت عنهم الأمكنة واختلفت عنهم الأزمنة، ويتعاونون مع غيرهم بالتعاون الشرعي الأخوي المبني على البر والتقوى والمنضبط بالكتاب والحكمة.

هذا، والسلفية تتبع رسوماً في الصدع بكلمة الحق ودعوة الناس إلى الدين الحق، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِتِبَّانَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل ٤٤]، والبقاء في البيوت والمساجد من غير تعليم ولا دعوة إخلال ظاهر بواجب الأمانة وتبليغ

رسالات الله وإيصال الخير إلى الناس، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، فيجب على الداعية أن يدعو إلى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له: يدعو إلى الله بها على علم ويقين وبرهان على نحو ما دعا إليه رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى أَهْلٍ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتِي وَسِحْ مَنْ أَهْلًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سجدة: ١٨]، والعلم إذا لم يَضْحَكْ تصديق ولم يُوَازِرْهُ عملٌ وتقوى لا يُسَمَّى بصيرةً، فأهل البصيرة هم أولو الألباب كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أَهْلُ الْآلَةِ﴾ [الرعد: ١٢].

ومن منطلق الدعوة إلى الإسلام المصنّف من العوائد والبدع والمحدثات والمنكرات كان الانتساب إلى «أهل السنة والجماعة»

أو «السلفية» عِزًّا وشرَفًا ورمزًا للافتخار وعلامةً على العدالة في الاعتقاد، خاصةً إذا تجسّد بالعمل الصحيح المؤيّد بالكتاب والسنة، لكونها منهج الإسلام في الوحدة والإصلاح والتربية، وإنما العيب والذم في مخالفة اعتقاد مذهب السلف الصالح في أي أصل من الأصول، لذلك لم يكن الاتساق إلى السلف بدعةً لفظيةً أو اصطلاحًا كلاميًا، لكنّه حقيقة شرعية ذات مدلول محدّد..

وأخيرًا؛ فالسلف الصالح هم صفوة الأئمة وخيرها، وأشدّ الناس فرحًا بسنة نبيهم ﷺ وأقواهم استشعارًا لنعمة الإسلام وهدايته التي من الله بها عليهم، ممثّلين لأمر الله تعالى بالفرح بفضله ورحمته، قال سبحانه: ﴿وَكَايَا أَتَى النَّاسَ قَدْ جَاءَ تَكْمُلُ مَوْعِدُهُ﴾^(١) **يَن رَّبِّكُمْ وَشَعَلَةٌ لِّمَا فِي الصُّبُورِ وَهَدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ** ﴿٢٧﴾ **قُلْ يَسْئَلُ أَقْوَمُ وَرَحْمَتِي، فَيَلْزَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ** ﴿٢٨﴾ ﴿[برس]، قال

ابن القيم رحمه الله تعالى: «الفرح بالعلم والإيمان والسنة دليل على تعظيمه عند صاحبه، ومحبة له، وإثارة له على غيره، فإن فرح العبد بالشيء عند حصوله له على قدر محبته له ورغبته فيه، فمن ليس له رغبة في الشيء لا يفرحه حصوله له، ولا يُجزئه فوائده، فالفرح تابع للمحبة والرغبة»^(١).

نسأل الله أن يُعزّز أوليائه، ويذل أعداءه، ويهدينا للحق، ويرزقنا حق العلم وخيره وصواب العمل وحسنه، فهو حسبنا ونعم الوكيل، وعليه الاتكال في الحال والمآل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا.

الجزائر في: ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ

الموافق لـ: ٢٨ ماي ٢٠٠٧ م

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/١٥٨).

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٧

❖ طليعة السلسلة

منهج أهل السنة والجماعة
في الحكم بالتكفير بين الإفراط والتفريط

❖ وسطية منهج أهل السنة في باب الأسماء والأحكام ١٣

• الوسطية من الخصائص التي امتاز بها منهج أهل السنة في

١٤ الاعتقاد

❖ من صور وسطية أهل السنة ١٥

- ١٦ * التكفير حكم شرعي وحق لله وحده
- ♦ التكفير عند أهل السنة حكم شرعي يستمد قوته ونفوذه
- ١٦ من مرجعية الشريعة
- ١٧ ♦ معتقد أهل السنة في صاحب الكبرة
- ١٨ ♦ أهل السنة لا يكفرون مخالفهم لمجرد المخالفة
- ٢٢ * التفريق بين الإطلاق والتعيين في الحكم بالتكفير
- ♦ أهل السنة لا يشهدون على معين من أهل القبلة أنه من أهل
- ٢٢ النار
- ٢٣ ♦ أهل السنة لا يكفرون إلا ببيئة شرعية بعد تحقق الشروط
- ٢٣ ♦ من موانع الحكم على معين بالكفر
- ٢٤ * التفريق في الاجتهاد بين المخطئ والمعاند
- ٢٤ ♦ تكفير كل مخطئ خلاف الإجماع
- ٢٦ ♦ من مباح أهل السنة والجماعة

❖ أهل السنة يعلمون الحق ويرحمون الخلق ٢٦

❖ من أسباب الإفراط والتفريط ٢٦

❖ التحليل من تكفير أحد من المسلمين ٢٨

❖ النصوص الشرعية جاءت لتحمي دين المسلمين وأعراضهم ٢٨

❖ إطلاق الكفر بغير حق على المؤمن لمز في الإيمان نفسه ٣٠

❖ عِظْمُ خطر تكفير المسلم ٣١

❖ لا ينبغي لمسلم أن يُقدم على التكفير إلا ببرهانٍ أوضح من

شمس النهار ٣١

❖ من خطورة نتائج الحكم بالتكفير ٣٢

❖ الفوز بالسعادة الآخروية إنما يتحقق بعلوم ما أنزل الله وخياناً

مبيناً ٣٣



نقد وتوضيح:

السلفية منهج الإسلام وليست دعوة تحزب وتفرق والساد

- نص انتقاد المخالف ٣٨
- السلفية تُطلق ويُراد بها أحد معنيين ٣٩
- إطلاق السلفية على الطريقة التي كان عليها السلف يُعدُّ ٤٠
- منهاجاً باقياً إلى قيام الساعة ٤٠
- السلفية ليست دعوة طائفية أو حزبية أو عرقية أو مذهبية ٤١
- يُنزل فيها المتبوع منزلة المعصوم ٤١
- المنهج السلفي هو الطريق البيّنة معالمه، المعصومة أصوله، ٤٢
- المأمونة هواقبه ٤٢
- الإسلام حزب واحد مفلح بنص القرآن ٤٤
- صفة أهل الفلاح ٤٤
- لم يكن الرحيل الأول بحاجة إلى تسمية خاصة لالتزامه

- ٤٥ بالإسلام المصطفى
- ٤٥ الحاجة إلى تسمية متميزة عن سُبُل أهل الأهواء والبدع
- ٤٧ مذهب السلف لا يكون إلا حقاً
- ٤٧ الألقاب السلفية وأسمائها تتفق ولا تفرق
- المراد بالجماعة هي الموافقة للحق الذي كانت عليه الجماعة
- ٤٩ الأولى
- أهل الحديث والسنة ليس لهم متبرع يتعصبون له إلا
- ٥٠ رسول الله ﷺ
- لا يعاب التسمي ، «السلفية» أو ، «أهل السنة والجماعة»
- أو ، «بأهل الحديث» لأنه اسم شرعي استعمله أئمة السلف
- ٥١ وأطلقوه بحسب الموضوع
- السلفية تحارب البدع والتعصب المذهبي والتفرق وتشد في
- ٥٤ الحق
- ٥٤ السلفية تؤمن أن الإسلام جد لا هزل فيه، ولُب لا قشور فيه

- الحكم على المعين بدخول النار بسبب تركه للهدى الظاهري
- ٥٥ ليس من عقيدة أهل السنة
- ٥٦ السلفية لا تهون من شأن السنة مهما كانت
- السلفية ليست دعوة مفرقة وإنما تهدف إلى وحدة المسلمين
- ٥٦ على التوحيد والمتابعة
- من نتائج التمسك بالمنهج السلفي
- ٥٧ السلفية تنبع رسوماً في الصدع بكلمة الحق ودعوة الناس
- إلى دين الحق
- ٥٧ الانتساب إلى «أهل السنة والجماعة» أو إلى «السلفية» عزٌّ
- وشرفٌ ورمزٌ للافتخار وعلامةٌ على العدالة في الاعتقاد
- ٥٨ السلفية أشدُّ الناس فرحاً بسنة النبي ﷺ وأقواها استشعاراً
- ٥٩ بنعمة الإسلام وهدايته
- الفرح بالعلم والإيمان والسنة دليلٌ على تعظيمه عند صاحبه
- ٦٠ دعاء الله وسؤاله العز والهداية ورزق حق العلم وخيره

❧ وليست دعوة تحزب وتفرق وفساد ❧ ٦٧ ❧

٦٠ وصواب العمل وحسنه

٦٨ المحتويات ❧



صدر من سلسلة توجيهاً سلفية :

- ١ **المنطق الأرسطي**
وآثر اختلاطه بالعلوم الشرعية
- ٢ **شرك النصاري**
وآثره على أمة الإسلام
- ٣ **تربية الأولاد**
وآثر تأهيتهم
- ٤ **العلمانية**
مفهومها ونظيراتها
- ٥ **نصيحة إلى طبيب مسلم**
ضمن ضوابط شرعية يلتزم بها في عيادته
- ٦ **الإخلاص**
بركة العلم وسر الأوفيق
- ٧ **الإصلاح النفسي للفرد**
أساس استقلاله وإصلاح أمته
- ٨ **منهج أهل السنة والجماعة**
في الحكم بالتقدير بين الإجماع والتفريق
- ٩ **حكم الاحتفال بمولد خير الأنام**
عليه الصلاة والسلام
- ١٠ **دعوى نسبة التشييع والتجسيم**
لأين نصية وبرأيه من الترويح المهرجين لها
- ١١ **الصراط**
في توضيح حالات الاختلاط
- ١٢ **توجيه الاستدلال بالتصويص الشرعية**
على القائل بالمول في المسائل العقلية
- ١٣ **الجواب الصحيح في إبطال شبهات**
من أجاز الصلاة في مسجد لوجه ضريح
- ١٤ **تحري المسند**
في حكم القيام لتقبة والحمد
- ١٥ **منصب الإمامة الكبرى**
أحكام وضوابط
- ١٦ **غدة الذائعية إلى الله**
- ١٧ **ضوابط حجر المبتدع**
- ١٨ **شرف الانتساب إلى منتهى السلف**



دار الموقع

edition@ferkous.com

www.ferkous.com

ISBN: 978-9931-380-29-0



9 789931 380290 >